



افتتاحية العدد

يسعدنا أن نقدم للقراء الكرام العدد الثاني من مجلة «تجسير»، وسيلاحظ القارئ أننا قد سرنا على النهج ذاته الذي رسمنا خطوطه العامة في العدد الأول؛ من تخل عن الفصل الصارم بين العلوم، وتوجه نحو التداخل والتكامل بينها، وأقلمتها. ومن إقلال في الوصف إلى تركيز على التحليل والنقد؛ ومن إعراض عن الكثير المؤلف إلى الترحيب بالقليل المبتكر، من منهج أو رأي أو رؤية.

أما من حيث الإضافة، فقد توسعنا في مساحة المراجعات النقدية للكتب، كما أفردنا ملفاً خاصاً للدراسات والبحوث باللغة الإنجليزية؛ إذ رأينا أن كثيراً من قضايا التجسير والأقلمة والتجديد والمثاقفة (وهي محاور استراتيجية يقوم عليها مركز ابن خلدون للعلوم الإنسانية والاجتماعية) قد تناولها الباحثون العرب كما تناولها غيرهم ممن يكتب باللغة الإنجليزية، وأداروا حولها نقاشات هامة. فإذا استطعنا أن نجتمع في صعيد واحد نماذج لأعمال باللغتين (العربية والإنجليزية) فإن ذلك قد يضيف بعداً جديداً لعملية «التجسير» التي نتوخى، وقد يهد الطريق لتفاعل بناءً في مجتمع علمي متعدد اللغات.

ولا نود في هذه المقدمة، ولا نستطيع، أن نأتي على مضمون الأبحاث والدراسات التي تضمنها العدد، ولكن يجدر بنا أن نذكر أن البحوث الثلاثة (بالعربية)، والثلاثة الأخرى (بالإنجليزية) قد احتوت على مادة عالية التركيز وعميقة التناول.

هذا، ويتضمن العدد دراستين يمكن أن تصنفاً في مباحث علم اجتماع المعرفة؛ الدراسة الأولى للدكتور رجب شنتورك بعنوان: «التبعية الفكرية: المفكرون العثمانيون المتأخرون بين الفقه وعلم الاجتماع» والثانية للدكتور عبد الوهاب الأفتندي بعنوان: «دراسة الإسلام وحركاته: استعادة محاولة نقدية في العلوم الاجتماعية». تسلط دراسة شنتورك الضوء على الخلفيات الفكرية والسياسية للعلماء والمفكرين الذين ساهموا في محاولات إصلاح القوانين التي لجأت إليها الدولة العثمانية في سنواتها الأخيرة. يشير الباحث إلى المواجهة التي تزايدت ثقافتها بين الحضارتين (الإسلامية والغربية) في القرن التاسع عشر الميلادي، وكيف أن التقابل بين الفقه الإسلامي وعلم الاجتماع قد صار وجهاً من وجوهها، وكيف أن البيروقراطيين والضباط والأطباء والمهنيين قد حاولوا أن يحلوا محل الفقهاء باسم العلوم الجديدة، وكيف انتهى بهم ذلك إلى التبعية الفكرية للغرب. ويتعرض الباحث إلى النزاع الذي نشب بين الفقهاء والمتنقيين الحداثيين والمفكرين التوفيقيين، وكيف أن ذلك النزاع قد أضاف انشقاقاً جديداً في داخل الدولة العثمانية إلى جانب انشقاقات أخرى.

أما بحث الدكتور عبد الوهاب الأفتندي فهو الأكثر طرافة وجراً، إذ يعرض شيئاً من علاقة الحب-الكراهية بين الإسلاميين المحدثين والمستشرقين، كما تتبدى من مسيرته العلمية المعقدة: باحثاً مسلماً، يتخصص في دراسة الحركات الإسلامية، تحت إشراف أساتذة لا يؤمنون بالإسلام، وفي مؤسسة غربية تسيير على مناهج المستشرقين. ويتساءل الأفتندي: هل هناك خيار ثالث بين التهميش المستمر على حافة التقليد الأكاديمي الغربي، أو الابتلاع الكامل في داخله؟ هل يمكننا أن نسمع صوتنا في هذه الردهات الشامخة؟ ويشير إلى أن هناك خطراً من أن يصبح مجرد التدخل في الحقل المعرفي سبباً للدمار الذاتي، أو ينتهي المطاف بالباحث إلى أن يصبح مجرد ترس في العجلة القمعية التي تولد «المعرفة» التي ترمي إلى إدامة بنية الهيمنة. ويشير في هذا الصدد إلى مجهودات إدوارد سعيد (1935-2003) في نقده للاستشراق، معتبراً أن نقده ذلك لا يعدو كونه تطويراً داخلياً للثقافة الغربية، وعنصرًا معززاً لاستقرارها. واللافت أن الدكتور الأفتندي يقبل من الناحية المبدئية مفهوم كارل بوبر عن الطبيعة التطورية للمعرفة؛ أي أن يتعلم الإنسان من أخطائه، ليصبح النقد

أ. د. التيجاني عبد القادر

رئيس التحرير ورئيس قسم العلوم الاجتماعية، مركز ابن خلدون للعلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة قطر

الذاتي هو السلم الذي يرقى عليه إلى مستويات وجودية أعلى.

وتختتم هذه المجموعة من الدراسات بدراسة للباحثين: لطيفة الكعبي وسارة الصلابي عن مشروعية استعمال القوة في العلاقات الدولية (دراسة مقارنة بين القانون الدولي والشريعة الإسلامية). وموضوع استعمال القوة يُعد من أكثر المسائل إشكالاً في التاريخ السياسي-القانوني المعاصر، كما تقر الباحثان. إذ ما يزال الجدل محتدماً (في القانون الدولي كما في الشريعة الإسلامية) حول مفهوم القوة ومشروعيتها استخدامها. وبعد تحليل دقيق لهذه المفاهيم ومقارنة بينها، تطرقت الباحثتان إلى ظاهرة الحرب الاستباقية لتسوية النزاعات وإلى غيرها من القضايا ذات الصلة. وقد لا يكون مفاجئاً أن تنتهي الباحثتان إلى تقرير الكثير من «المشتركات» بين النظامين (الإسلامي والدولي)؛ فكلاهما لا يقران المبادرة بشن الحرب، ويحظران استخدام القوة، ويرفضان نقض العهود، ويتجهان نحو ترجيح الحلول السلمية.

أما فيما يتعلق بملف البحوث التي كتبت بالإنجليزية، فقد توفرت لنا ثلاثة بحوث مميزة، لكتاب بارزين. أولها بحث الدكتور سيد فريد العطاس، يتحدث فيه عن مذهب ابن خلدون كنموذج للدراسات الاجتماعية المستندة على التراث، ويبين فيه المغزى النظري والمنهجي لإسهام ابن خلدون، وتأثيرهما على علم الاجتماع المعاصر. أما الدكتور نرايانا جريام فيأخذنا في رحلة طويلة عن تاريخ علم الاجتماع في الجامعات الهندية، وعن مسيرة «الأقلمة» الشاقفة التي قطعها. وعلى المنوال ذاته، يأتي البحث الثالث والأخير للدكتور سيد جواد ميري عن «أقلمة» علم الاجتماع في إيران، مستعرضاً بصورة أخص، الإسهام الملحوظ للدكتور علي شريعتي.

وحيث أننا قد أشرنا آنفاً إلى ما أحدثنا من باب جديد عن «المراجعات النقدية للكتب»، فنود أن نشير إلى أن مراجعات هذا العدد قد تضمنت كتباً ثلاثة: يتناول اثنان منها موضوعات حديثة، أحدهما عن أثر فيردنان دي سوسير في البحث اللغوي، وثانيهما عن المرأة في خطاب العلوم الاجتماعية: من متغير الجنس إلى سؤال النوع. أما الكتاب الثالث، فهو من كتب التراث العربي-الإسلامي، وهو أكثرها طرافة لأنه يتناول موضوعاً حديثاً ما يزال الجدل حوله يحتمل بين العلماء المعاصرين، كما يحدثنا عن ذلك البروفسور فاضل السعدوني، الذي قام بالمراجعة. الكتاب من تأليف طبيب مبدع من أطباء القرن الرابع الهجري (العاشر الميلادي) هو محمد بن أحمد التميمي المقدسي، وجاء بعنوان «مادة البقاء في إصلاح فساد الهواء والتحرر من ضرر الأوباء». تكمن أهمية الكتاب في أنه يلقي الضوء على اهتمام مبكر من قبل علماء المسلمين بموضوع تلوث البيئة الذي لم يلتفت إليه بجديّة إلا في العصر الحديث، حيث يربط العالم الطبيب بين فساد الهواء وانتشار الأوبئة، ويخصص فصلاً في الكتاب للبحث عن الأوبئة التي تنتشر عن طريق الهواء، وكيفية انتقال العدوى، والطرق التي يمكن من خلالها إصلاح الهواء والماء الفاسدين، كما يورد معلومات مهمة عن المناعة وعن العوامل التي تساعد على تقويتها.

إننا إذ نعبر عن رضانا عمّا بذل الباحثون من جهد، وما قدّمت دار نشر جامعة قطر من عناية ودقّة، نطلّ نتطلع دائماً إلى تقديم الأفضل من الأعمال، لارتياح الأرحب من الآفاق.

وعلى الله قصد السبيل.

للاقتباس: التيجاني ع. الق، «افتتاحية العدد»، مجلة تجسير، المجلد الأول، العدد 2، 2020

<https://doi.org/10.29117/tis.2020.0022>

© 2020، (1441 هجري) التيجاني، الجهة المرخص لها: دار نشر جامعة قطر. تم نشر هذه المقالة البحثية وفقاً لشروط الرخصة بالاستخدام غير التجاري، وينبغي نسبة العمل إلى صاحبه، مع بيان أي تعديلات عليه. كما تتيح حرية نسخ، وتوزيع، ونقل العمل بأي شكل من الأشكال، أو بأية وسيلة، ومزجه وتحويله والبناء عليه، طالما يُنسب العمل الأصلي إلى المؤلف.